

بهدف تسريع الإجراءات والإنجاز

الحكومة تضع ضوابط صارمة للمشاركة التنموية

كتب سمر أمين:

الدولية لتصبح ضمن الدول الـ 35 الأولى بحلول عام 2035. وقدردت جهات استشارية حجم استثمارات الخطة السنوية الحالية بنحو 3.5 مليارات دينار، وذلك عن سبعة ركائز أساسية لإجمالي 135 مشروعاً لعدد 32 برنامجاً تنموياً، حيث يشمل كل برنامج حزمة من المشروعات المتجانسة للوصول إلى وضع الكويت في التنافسية العالمية وفي مجموعة من الأدلة الدولية التي ترتبط بالرؤية، ويبلغ عددها 33 دليلاً وتحتوي على 66 مؤشراً. وأوضح تقرير متابعة المشروعات المدرجة ضمن خطة التنمية، أن ركيزة «اقتصاد متنوع مستدام» تتضمن 28

مشروعاً بتكلفة 1.477 مليار دينار، عليها «بنية تحتية متطورة»، وتشمل 26 مشروعاً بنحو 852.1 مليوناً، عليها «بنية معيشية مستدامة» وتتضمن 16 مشروعاً بنحو 427.5 مليون دينار، عليها «رأس مال بشري إبداعي» لعدد 27 مشروعاً بنحو 294 مليوناً، وتأتي بعدها «رعاية صحية عالية الجودة» لعدد 18 مشروعاً بنحو 366.1 مليون دينار، ثم «إدارة حكومية فاعلية» وتشمل 13 مشروعاً بنحو 16.5 مليوناً، وأخيراً «مكثاة دولية متميزة» لعدد 7 مشروع بتكلفة 5.6 ملايين دينار. وأضاف أن الخطة السنوية 2020/2019 تعد الحلقة الخامسة

هيكل الخطة السنوية 2020/2019

عدد الركائز	7
عدد البرامج	32
عدد المؤشرات	66
عدد السياسات	238
عدد المشروعات	135
الاستثمار	5.539.2

«اليونسترال» أشادت بجهود الكويت وقدمت توصيات ومقترحات للجهات المعنية الياقوت: قانون الإفلاس الجديد يتضمن حلولاً جديدة ومبتكرة للمتعثرين



المشاركون في ورشة العمل

من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونجحتها في نهاية المطاف الفشل. وبين أن مشروع القانون الجديد يقوم بعمل تفويض تشريعي للبنك المركزي وهيئة أسواق المال لإصدار قواعد وتعليمات تتعلق بالبنوك والشركات الخاضعة لها، موضحاً أن التعامل مع البنوك والشركات الخاضعة لهيئة أسواق المال لها طبيعة خاصة.

المحكمة. وأضاف الياقوت أن الجوانب الموضوعية التي يتضمنها قانون الإفلاس الجديد تشمل على أهمية تقديم مسالة الإعفاء من الديون بالنسبة للتقليدية الصغيرة والمتوسطة، مشدداً على أن قوانين الإفلاس لها أهمية كبيرة التي تسهل التسهيل على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة أن 70 إلى 80% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة.

إجرائية وتتضمن بعض القواعد الموضوعية، وتكوين محكمة الإفلاس عبارة عن تشكيل مختلط يتضمن قضاة وآخرين من ذوي الاختصاص على غرار قانون الأحداث في الكويت الذي اعترف بالتشكيل المختلط واستبدال إدارة الخبراء بلجنة الإفلاس، حيث لجنة الإفلاس مكونة من مراقبي حسابات ومستشاري استثمار لتقديم الدعم الفني والتقني

اختتمت ورشة عمل تطوير إطار فعال للإعسار المالي والإفلاس أعمالها التي أقيمت بالعاصمة النمسوية فيينا بمقر الأمم المتحدة «اليونسترال» على مدى يومين خلال الفترة من 2 إلى 3 مايو الحالي، وأكد المشاركون في الورشة على أهمية الدفع بقانون الإفلاس الكويتي باعتباره ضرورة ملحة ضمن سعي الكويت الحثيث نحو إقامة نظام تشريعي متكامل هدفه وضع حلول متكاملة للقضايا الاقتصادية التي تشهدها بيئة الأعمال في الفترة الحالية وخلال السنوات المقبلة. وقال رئيس مجموعة الياقوت والشريك الاستراتيجي لمجموعة لكسيس تكسيس العالمية المحامي خليفة حامد الياقوت في كلمة له، بالنيابة عن القطاع الخاص القانوني، تناولت قانون الإفلاس الحالي وأبرز الإضافات الجوهرية في مسودة القانون الجديد أن القانون الجديد مكون من 374 مادة وهو قانون مستقل عن قانون التجارة. وبين الياقوت أن هناك 3 تعديلات جوهرية في الجانب الإجرائي تتضمن: استحداث إدارة خاصة بالإفلاس في المحكمة على غرار إدارة التنفيذ، مشيراً إلى أن قوانين الإفلاس بشكل عام في كل الدول تعتبر قوانين

المعجل: الكويت تسعى إلى كسب ثقة المستثمر الأجنبي

مضيفاً إلى أن الحاضرين أثنوا على مشروع القانون الجديد والجهد المبذول فيه وأبدوا بعض الاقتراحات والتوصيات ليتلاءم القانون الجديد مع النموذج المعد من قبل هيئة الأمم المتحدة وقوانين التجارة العالمية.

جاءت في ضوء سعي الكويت وتطلعها لكسب ثقة المستثمر الأجنبي للاستثمار فيها ولضمان تقديم حماية كاملة لأموال الدائنين من قبل الدائن وتسهيل الإجراءات كما هو قانون اليونسترال كمنال بوضع قانون التقليدية عبر الحدود،

المحكمة. وأضاف الياقوت أن الجوانب الموضوعية التي يتضمنها قانون الإفلاس الجديد تشمل على أهمية تقديم مسالة الإعفاء من الديون بالنسبة للتقليدية الصغيرة والمتوسطة، مشدداً على أن قوانين الإفلاس لها أهمية كبيرة التي تسهل التسهيل على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة أن 70 إلى 80% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة.

أشار المستشار في محكمة الاستئناف المستشار طلال المعجل إلى أنه قد تم الإلقاء بعدد من الخبراء القانونيين والقضاة الأميركيين وممثلي منظمة الأمم المتحدة على مدى يومين خلال ورشة العمل التي أقيمت في فيينا بمقر هيئة الأمم

مركز الكويت للأعمال تلقى 5241 طلباً لتأسيس شركات الأشخاص «التجارة»: أصدرنا 1759 ترخيصاً للشركات في أبريل الماضي



المركز تلقى أيضاً 182 طلباً لتأسيس الشركات الحرة متناهية الصغر اعتمدت منها 66 طلباً في حين تم الانتهاء من تأسيس 32 شركة وجار تأسيس 32 شركة من الطلبات في حين تلقى 41 طلباً لترخيص الشركات الحرة متناهية الصغر أصدرت منها 25 طلباً وجار إصدار 16. وقالت وزارة التجارة والصناعة إن المركز تلقى طلبات لترخيص المركبات المتنقلة أصدرت منها 99 ترخيصاً وجار تأسيس 1719 شركة وجار تأسيس 1799 أخرى. وذكرت أن المركز تلقى 2472 طلباً لترخيص شركات الأشخاص أصدرت منها 1635 ترخيصاً وهناك 710 ترخيص قيد الإصدار. وأوضح أن

كشفت وزارة التجارة والصناعة إصدارها 1759 ترخيصاً للشركات عبر مركز الكويت للأعمال شهر أبريل الماضي تنوعت بين 1635 ترخيصاً لشركات الأشخاص و25 ترخيصاً للشركات الحرة متناهية الصغر و99 ترخيصاً للمركبات المتنقلة. وقالت الوزارة في بيان أمس إن مركز الكويت للأعمال «النافذة الواحدة» التابع لها تلقى 5241 طلباً لتأسيس شركات الأشخاص اعتمدت منها 3414 مبيئة أنه تم تأسيس 1719 شركة وجار تأسيس 1799 أخرى. وذكرت أن المركز تلقى 2472 طلباً لترخيص شركات الأشخاص أصدرت منها 1635 ترخيصاً وهناك 710 ترخيص قيد الإصدار. وأوضح أن

الدولار استقر أمام الدينار عند 303 فلوس

العملات	سعر الصرف مقابل الدينار الكويتي (فلوس/وحدة)	التغير	نسبة التغير
دولار	303.95	0.0000	0.00
يورو	340.211	-0.3191	-0.09
جنيه استرليني	298.843	-1.7477	-0.44
ين ياباني	2.7441	0.0084	0.31
فرنك سويسري	299.163	0.1619	0.05
ريال سعودي	81.162	0.0000	0.00
درهم اماراتي	82.764	0.0000	0.00
ريال قطري	83.503	0.0000	0.00
دينار بحريني	808.378	0.0000	0.00
ريال عماني	790.507	0.0000	0.00

استقر سعر صرف الدولار مقابل الدينار امس عند مستوى 0.303 دينار في حين استقر اليورو عند 0.340 دينار مقارنة بأسعار صرف الأسبوع الماضي. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الاسترليني ارتفع إلى مستوى 0.400 دينار في حين ارتفع الفرنك السويسري إلى مستوى 0.299 دينار فيما ظل الين الياباني عند مستوى 0.002 دينار دون تغيير.

الخط طويلة الأمد تحمي المستثمرين من انهيارات الأسواق

تحظى حوادث انهيار الأسواق بتركيز بالغ رغم ندرتها، وبالنسبة إلى الاستثمار، فإن انهيارات الأسواق وحوادث الهبوط الحاد لها أهميتها، لكن أمورا أخرى مثل عدم دفع رسوم زائدة أو بيع الأصول بضرارة والتفكير في المستقبل، قد تكون أكثر أهمية بالنسبة إلى نتائج الاستثمار. كما قد تعني الجهود المضنية لتجنب انهيارات السوق، عدم اللحاق بالركب عندما تسلك الأسهم مسارا صعوديا إذا كان بمقدور المستثمر التمسك بخطة طويلة الأمد، فالمخاطرة جزء لا يتجزأ من طبيعة الاستثمار. وجميع المحافظ مختلفة، لكن إذا كان هناك مقياس واحد لتقييم المخاطر في محفظة المستثمر، فمن المحتمل أن يكون المبلغ الذي تم تخصيصه للأسهم، وباستخدام هذا الرقم يمكن الحصول على مقياس تقريبي لنتائج السوق السلبية. وانخفاض الأسهم بنحو 20% أمر شائع نسبيا كما حدث في أواخر عام 2018، أما هبوطه بمقدار النصف كما حدث عام 2008 فهو أمر غير مرجح دائما، وفي الأوقات العادية من الشائع هبوط الأسهم بنسبة 10% في مرحلة ما خلال فترة 12 شهرا. لذا، إذا كان نصف المحفظة الاستثمارية مكونا من الأسهم، فعلى المستثمر أن يتوقع انخفاضا تتراوح نسبته بين 10% و25% في نصف أمواله المستثمرة، ويشير التاريخ إلى أن تراجع

الأسهم يكون مؤقتاً، لكن نادراً ما يشعر المستثمر بذلك، وإذا لم يتمكن من التعامل مع هذا الحادث بحكمة، فسوف ينتهي به الأمر على الأرجح إلى جعل خسارته المؤقتة خسارة دائمة بسبب البيع الهلعي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتعامل مع النسب المئوية لتقليل التأثير العاطفي، فمن المهم أن يتذكر المستثمر ما يعنيه انخفاض نسبته 25% على أساس نقدي، فمثلا لو المحفظة قيمتها 250 ألف دولار، فهذا يعني خسارة تزيد قليلا على 60 ألف دولار. والتفكير في الخسائر بقيمتها النقدية أكثر واقعية من التعامل مع النسب المئوية، ويمنح المستثمر شعوراً أفضل إذا كان قادراً على استيعاب الهبوط. ويجدر بالمستثمر مراقبة مستوى تعرضه للأسهم بمرور الوقت، فبعض الأسواق الصاعدة تمتد لفترات طويلة، وإذا كانت حصة الأسهم في المحفظة 60% فلربما قفزت إلى 70% أو 80% بعد بضع سنوات، ويرجع ذلك إلى أداء الأسهم المتفوق على السندات بشكل عام. وإذا لم يرغب المستثمر في تحمل مخاطر جديدة، فقد يكون بيع بعض الأسهم لشراء السندات أمراً حكيمًا، ويسمى هذا التكنيك بـ«إعادة التوازن»، وعموماً إذا أجرى المستثمر مراجعة واحدة في السنة للمحفظة، فهذا من شأنه إبقاء الأمور في نصابها الصحيح.

المخاطرة جزء لا يتجزأ من طبيعة الاستثمار

تلفزيون الشاهد يقدم

برنامج

تراث أول

يومياً 12:00pm

الاعادة: 07:30am

WWW.ALSHAHED.TV

نايل سات تردد v12688 معدل ترميز: 30000 رمز التصحيح: 3/4

الدولار حقق مكاسب جديدة أمام العملات الرئيسية

ارتفع الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية خلال تعاملات أمس مع ترقب التطورات التجارية عقب تعهدات الرئيس الأمريكي بزيادة التعريفات الجمركية ضد الصين. وصرح ترامب أن الجمعة المقبل سيشهد زيادة التعريفات الجمركية على واردات من الصين بقيمة 200 مليار دولار من 10% إلى 25%. وتأتي تصريحات الرئيس الأمريكي على الرغم من استمرار المفاوضات بين ممثلي الدولتين بهدف التوصل لاتفاق تجاري. وارتفع الدولار أمام اليورو بنحو 0.06% إلى 1.1191 دولار، فيما هبط أمام الين بنسبة 0.3% عند 110.75. بين.وزادت العملة الأمريكية أمام الجنيه الاسترليني بنحو 0.4% إلى 1.3121 دولار، فيما استقرت أمام الفرنك السويسري عند 0.97592. وفي نهاية الأسبوع الماضي كشفت الولايات المتحدة عن تقرير الوظائف والذي أظهر انخفاض معدل البطالة لأدنى مستوى في 50 عاماً خلال أبريل الماضي عند 3.6%. ومع ذلك فإن متوسط أجور العاملين في الولايات المتحدة ارتفع 6 سنتات أو ما يوازي 0.2% خلال أبريل الماضي. وهو مستوى أقل من التوقعات بأن يزيد بنحو 0.3%.